NPT/CONF.2005/MC.I/SR.3

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

Distr.: General
30 October 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الأولي

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارنوهادينينغرات . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

تبادل عام لوجهات النظر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-30678 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

تبادل عام لوجهات النظر (تابع)

١ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعطت للدول التي تحوز أسلحة نووية وتلك التي لا تحوز أسلحة نووية حقوقا وواجبات. وأن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية قد قبلت بهذه الترتيبات مقابل ضمانات بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها. وبدأت الدول الحائزة لأسلحة نووية تنأي بنفسها عن هذا الوعد، وبعضها أعلن أنه لن يتردد في استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تحوزها. وقد ازداد الموقف سوءا بفعل مساعي بعض هذه الدول لتدمير النظام المتعدد الأطراف وآلياته من أجل احتكار القوة والتحكم في مصائر الأمم والشعوب الأخرى. وأضاف أن نفس هذه الدول تطبق معايير مزدوجة علي مسألة منع الانتشار، لتفاقم بذلك من تهديد السلام والأمن الدوليين.

٢ - وأضاف أيضا أن المعاهدة لم تنجح في إعطاء شعوب العالم إحساساً بالأمن لأن الأسلحة النووية قد تستخدم ضدهم في أي وقت. فالدول الحائزة لأسلحة نووية قاومت بعناد إعطاء أي ضمانات حقيقية وملزمة قانوناً إلي الدول التي لا تحوز مثل هذه الأسلحة. بل أن بعض الدول التي تحوز هذه الأسلحة قد تصرفت بدلا من ذلك دون أي مسؤولية وانتهكت أحكام المعاهدة باستمرار بمساعدتها لدول وكيانات ليست أطرافا في المعاهدة. وقد لا تتردد بعض الدول الحائزة لهذه الأسلحة في أن تضع أسلحتها تحت تصرف جهات لا تملك مقومات الدولة لكي تفرض الرعب والفوضى علي العلاقات الدولية.

٣ - ومضي يقول إن المقررات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة أصبحت جزءا من المعاهدة، وينبغي النظر إليها بجدية، فتمديد العمل بالمعاهدة الذي قرره مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، كان تمديدا لإتاحة فرصة زمنية للوصول إلي الهدف، وهو نزع السلاح النووي وليس امتلاك الأسلحة النووية.

٤ - واستطرد قائلا إن علي الدول أن تتخذ موقفا واضحاً في مؤتمر استعراض المعاهدة الحالي بشأن عالمية المعاهدة وأن تعالج بصورة جادة انتهاكات المعاهدة من جانب بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي نقلت أسلحة وخبرات ومساعدات نووية إلي دول غير أطراف في المعاهدة، قائلا إن أحد الأمثلة علي ذلك هي إسرائيل. التي تحوز ترسانة نووية ضخمة وردتها وطورتها دول معينة تحوز أسلحة نووية. كما أن نفس هذه الدول زودت إسرائيل بحماية دولية وبررت تحديها للقانون الدولي.

٥ - وأردف قائلا إن علي المؤتمر أن يتخذ أيضا موقفا حاسماً من ضمانات الأمن السلبية، وأن يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلي أن تضع نهاية للتباطؤ والمعايير المزدوجة وعدم المسؤولية، وأختتم كلمته قائلا إن علي جميع الدول أن تتبع سياسة أخلاقية بموجب المعاهدة، علي أن يكون هدف المعاهدة هو السلام والأمن الدوليين دون تهديد من السلاح النووي.

٦ - **السيد سوتياليسكي** (بولندا): قال إن وفده يؤيد إتباع نهج متوازن في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن المحافظة علي سلامة المعاهدة وفعاليتها أصبحت مسألة تثير القلق، نظراً لإمكانية انسحاب بعض الدول منها أو عدم امتثالها لاتفاقيات الضمانات. فمن أجل تعزيز الأمن الدولي، أنشئت آليات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال منع النزاعات، وأبرمت اتفاقيات لنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، وطبقت الرقابة علي الصادرات. وأعلن أن حكومته تشارك في مبادرة أمن الانتشار، التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأنها استضافت

أول اجتماع يعقد بمناسبة مرور عام علي هذه المبادرة في ٢٠٠٤. كما أن حكومته تشارك في الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، بالإضافة إلي مشاركتها الايجابية في تنفيذ سياسة الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالانتشار. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يدعو الدول الأعضاء إلي الإبلاغ عن تدابير التنفيذ، قد ساعد في زيادة الشفافية في ميدان عدم الانتشار.

٧ - وأردف قائلا إن أفضل ما يخدم مصالح الأمن القومي للدول هو عالمية المعاهدة. فنظام تعددية الأطراف يوفر للدول تأكيدات بالمعاملة العادلة ويتيح لها الفرصة للمساهمة في الأهداف المشتركة. ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ظلت المعاهدة هي حجر الزاوية في الأمن الدولي. فإذا طبق البروتوكول الإضافي النموذجي عالمياً، فسيكون وسيلة أساسية لمنع الانتشار. وأعلن أن من بين أولويات الدول تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعيم آلياتها المالية، وكفالة انضمام جميع الدول إلي المعاهدة، وتشجيع التنفيذ العالمي لاتفاقيات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وعلي الدول أن تبذل قصارى جهدها لضمان نجاح الاجتماع الدبلوماسي الذي سيعقد في فيينا من ٤-٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ لدراسة إدخال تعديلات علي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأختتم كلمته بأن أعلن أن وفده يؤيد التصديق علي اتفاقية الحظر الشامل علي التجارب النووية في أقرب وقت ممكن، والبدء في التفاوض حول المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨ - **السيدة ساندرز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها ملتزم التزاما تاما بالمعاهدة ويؤمن بأن علي جميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة. وقالت إن حكومتها تمتثل امتثالا تاما للمادة السادسة وتود معرفة كيفية تطبيق الدول الأخرى لأهداف هذه المادة التي تنطبق علي جميع الدول الأطراف، سواء تلك التي تحوز أو لا تحوز أسلحة نووية. وأضافت أن تعزيز الثقة الدولية قد مكّن حكومتها من أن تتخذ تدابير بموجب هذه المادة السادسة، سواء كانت تدابير متعددة الأطراف داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو ثنائية (مع الاتحاد الروسي). ومع ذلك، فقد كانت هناك تحديات جديدة، مثل انتهاك بعض الدول التي تسعي إلي امتلاك أسلحة نووية لاتفاقيات عدم الانتشار، وما أعلن عن اشتراك جهات لا تملك مقومات الدولة في تهريب مواد نووية. وأعلنت أن هذه التحديات تهدد السلام والأمن الدوليين، وتهدد سلامة المعاهدة نفسها ولذا ينبغي أن يكون الهدف الأول لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ هو تأييد التدابير اللازمة للقضاء علي تهديدات الانتشار هذه.

٩ - ومضت تقول إنه أصبح لدي حكومتها سجل رائع للامتثال للمادة السادسة بفضل ما قامت به من تفكيك أكثر من ١٣٠٠٠ سلاح نووي منذ عام ١٩٨٨ ووضع خطة للتخلص من نحو نصف المخزون من الأسلحة النووية عما كان عليه في عام ٢٠٠١. وأضافت أن مواقع تخزين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوربا قد خفضت بنسبة ٨٠٪، كما جرت تخفيضات ملموسة في أنظمة التسليم النووية منذ انتهاء الحرب الباردة. وأعلنت أن الولايات المتحدة لم تخصب أي كميات من اليورانيوم المستخدم في صناعة الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٤ ولم تنتج أي كميات من البلوتونيوم لهذه الأسلحة منذ عام ١٩٨٨، وليست لديها أي خطط لكي تفعل ذلك في المستقبل. كما أعلنت أن وفدها يؤيد المبادرة التي قدمت إلي مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض حول اتفاقيه لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٠ - وأردفت قائلة إنه منذ عام ١٩٩٢ خصصت حكومتها أكثر من تسعة بلايين دولار لمنع الانتشار ومساعدة لتقليل التهديد التي يتعرض له الاتحاد السوفيتي

السابق. وأعلنت أن حكومتها وافقت علي المساهمة بنصف العشرين بليون دولار التي تعهد زعماء مجموعة الثمانية بتقديمها كمساعدة لتقليل التهديد الذي يتعرض له الاتحاد الروسي في السنوات العشر القادمة. وقالت إن حكومتها مازالت تحترم الحظر المفروض علي التجارب النووية، وشجعت الدول الأخرى علي أن تنحو نحوها. ورغم أنها لا تؤيد اتفاقية الحظر الشامل علي التجارب النووية فإنها تتعاون مع الأمانة الفنية المؤقتة بشأن نظام الرصد الدولي. كما أعلنت أن حكومتها لم تعد توجه أسلحتها النووية إلي أي بلد بصورة يومية، وأنها اتخذت عدة خطوات لتنفيذ أهداف المادة السادسة ولبناء الثقة فيما بين الدول.

١١ - واستطرت تقول إن حكومتها أعادت تعريف دور الأسلحة النووية في استراتيجية الدفاع الوطني في أعقاب استعراض الوضع النووي عام ٢٠٠١، بما يتمشى مع قرارها بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. فقد أنشأت قدرات استراتيجية ثلاثية جديدة تعتمد بصورة أقل علي الأسلحة النووية، وتضم القوات النووية وغير النووية، والدفاع الايجابي والسلبي، ومرافق للبحوث والتطوير. وأعلنت أنه رغم أن المعاهدة لا تحظر علي الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحدِّث هذه الأسلحة، فإن حكومتها لم تطور أي أسلحة نووية جديدة. فاستعراض الوضع النووي الذي أجري عام ٢٠٠١، أسفر عن مجرد تحديد الثغرات الموجودة في القدرات التي يحتاج الأمر فيها إلي أسلحة تقليدية أو نووية. وفي هذا الصدد، وفي الوقت الذي كانت تجري فيه بحوث علي بعض الأفكار المتعلقة بأسلحة متقدمة، لم يكن هناك قرار بالمضي قدما إلي ما هو أبعد من مرحلة الدراسة. وكان أحد أهداف هذه البحوث هو ضمان أن يظل المخزون من الأسلحة النووية سليماً ومضموناً. فحكومتها توازن بين التزاماتها بموجب المادة السادسة والتزاماتها بالمحافظة علي الأمن القومي.

١٢ - وأوضحت أن الامتثال لجميع أهداف المعاهدة مسألة مهمة للغاية وينبغي أن تكون هدفا مشتركا. وأضافت أنه لا يمكن القبول بأن الامتثال لالتزامات عدم الانتشار مرتبط بالامتثال لالتزامات نزع السلاح، أو أن التزامات منع الانتشار بموجب المعاهدة أقل إلزاماً بأي حال عن التزامات نزع السلاح، أو أن التزامات عدم الانتشار ليست بحاجة إلي تعزيزها أو تدعيمها. كما أضافت أنه إذا كان مؤتمر استعراض المعاهدة يقوم بمهمة حيوية بتيسيره لتبادل الآراء وتأكيد الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة، فإنه ليس مؤتمرا لإدخال تعديلات، وأي بيانات أو قرارات تخرج من المؤتمر لا يترتب عليها بأي حال من الأحوال تعديل الالتزامات القانونية الواضحة للدول الأطراف بموجب الاتفاقية.

١٣ - ومضت تقول إن وفدها يعتقد أن الكثير من الدول الأطراف لم يبذل جهداً لإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل نزع السلاح العام والكامل طبقا للمادة السادسة. فهذا الجانب من المادة السادسة يقابل بالتجاهل في أغلب الأحيان رغم أن المعاهدة تنطوي بوضوح علي ضرورة ربط الجهود المبذولة باتجاه نزع السلاح النووي بتلك المبذولة باتجاه نزع السلاح العام والكامل. واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها سوف يرحب في مؤتمر استعراض المعاهدة بالمشاركة الكاملة في مناقشة المادة السادسة، قائلة إن التركيز الزائد علي السلاح النووي يحول الأنظار عن مواد المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار وعن أزمة الامتثال التي كان هذا الاختلال أحد أسبابها.

١٤ - **السيد مغلاوي** (الجزائر): قال إن التنفيذ المتوازن لأحجار الزاوية الثلاثة للمعاهدة، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الشرط الأساسي لموثوقية المعاهدة وفعاليتها. فقد تبني مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥المبادئ الأساسية لنزع السلاح النووي طبقا للمادة السادسة، كما أدرج مؤتمر استعراض

المعاهدة عام ٢٠٠٠ هذه المبادئ في الخطوات الثلاثة عشر لنزع السلاح النووي التي أقرها في وثيقته الختامية. ولكن لم يحدث أي تقدم في تنفيذ هذه الخطوات أو في ميدان نزع السلاح النووي بشكل عام. وبالمثل فان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن، كما لم يحدث أي تقدم في المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونظرا لوجود بعض المبادئ العسكرية التي تنطوي استراتيجيتها علي أسلحة نووية، فإن وجود صك دولي ملزم قانوناً لحماية الدول غير النووية من التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو أمر ضروري.

١٥ - واستطرد قائلا إن الإطار التعاوني الطبيعي المتعدد الأطراف لعلاج هذه المشكلات هو مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن عدم إحراز تقدم إنما يعكس عدم وجود إرادة سياسية وتضارب مصالح وأولويات الدول الأطراف في المعاهدة. وأعلن أن الجزائر تحث الدول الأعضاء علي أن تستفيد من اقتراح "السفراء الخمسة" الذي تعرض للمسائل الأربع الرئيسية لنزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، وحظر إنتاج مواد انشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجيرات النووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

١٦ - ومضي يقول إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو خطوة مؤقتة لها أهميتها باتجاه نزع السلاح الشامل. فقد أصدر مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ قراراً بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكن إسرائيل عرقلت هذا الهدف ببقائها خارج المعاهدة ورفضها إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن علي المؤتمر أن يتخذ القرارات والتوصيات اللازمة لإقناع إسرائيل بالانضمام إلي المعاهدة وتخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

١٧ - وأوضح أن الجزائر قد انضمت إلي جميع الصكوك الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من أجل مصلحة السلام والاستقرار الدوليين، وأنها وقعت اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعربت عن نيتها في توقيع بروتوكول إضافي معها.

١٨ - **السيد الشمسي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن خطر الانتشار النووي لا يقتصر علي احتفاظ الدول التي تحوز أسلحه نووية بترساناتها النووية، وإنما يشمل أيضا في السنوات الأخيرة سعي دول أخري إلي إنتاج أو حيازة أسلحة نووية، سواء سراً أو علناً، ضمن استراتيجياتها للدفاع الوطني منذ أيام الحرب الباردة. وأوضح أن عدم إحراز تقدم باتجاه الحد من انتشار الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية وباتجاه عالمية المعاهدة لا ينال من الثقة فيما بين الأمم فحسب، وإنما يضع أيضا العراقيل في طريق السلام والأمن والتنمية في الألفية الجديدة.

١٩ - ومضي يقول إن هناك ضرورة لإعادة التأكيد علي مبدأ تعددية الأطراف في عمليتي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وقال إن ذلك يتطلب الاستمرار في تعزيز عملية الاستعراض وآلية كتابة التقارير بانتظام المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والتوعية في مجال عدم الانتشار. وثانيا، هناك ضرورة لآليات تضمن امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بنزع السلاح التام بما في ذلك تنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ طبقا لجدول زمني يتفق عليه في إطار متعدد الأطراف بحسب المادة السابعة من المعاهدة. وثالثا، لابد من توفير الضمانات اللازمة للدول التي لا تحوز أسلحة نووية، بما

في ذلك صك دولي ملزم قانونياً تتعهد فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ورابعا، ينبغي إصدار التوصيات اللازمة لتعزيز ولاية المؤتمر في التعامل مع التحديات التي تعترض طريق الاتفاق علي برنامج تدريجي لإزالة جميع الأسلحة النووية. وخامسا، علي جميع الدول التي لم تنضم إلي المعاهدة، وعلي رأسها إسرائيل، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ودون شروط، وأن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسادساً، ينبغي اعتبار التنفيذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحدا من أهم الخطوات العملية الثلاثة عشر المذكورة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. واختتم كلمته بالإعراب عن أمل الإمارات العربية المتحدة في أن تسفر مداولات المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة عن مناخ عالمي آمن يتمتع بالأمن والاستقرار، يفضى إلي التنمية المستدامة.

٢٠ - **الآنسة مجالى** (الأردن): قالت إن العالم أبعد ما يكون عن تحقيق مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار. فما زالت هناك مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية، و لم يتحقق أي تقدم ملموس باتجاه نزع الأسلحة النووية أو تجاه وقف الانتشار الرأسي أو الأفقي للأسلحة النووية أو أهداف الالتزام عالميا بالمعاهدة، كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ودعت المؤتمر إلي المطالبة بالتوصل بسرعة إلي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صناعة الأسلحة النووية، والبدء في صياغة وثيقة ملزمه توفر ضمانات الأمن السلبية للدول الأطراف في المعاهدة التي لا تحوز أسلحة نووية.

٢١ - وأضافت أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ ينبغي أن يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلي أن تنفذ فتوى محكمة العدل الدولية بالإجماع فيما يتعلق بالالتزام بمواصلة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، كما أن علي المؤتمر أن يدعو إلي الحظر التام علي نقل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق المتعلقة بالأسلحة النووية مع حظر تقديم مساعدات في المجال النووي إلي الدول غير الأطراف في المعاهدة، ومن المهم بذل أقصي جهد لإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. واختتمت كلمتها بدعوة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلي ضرورة الامتثال التام للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٢ - **السيد بوويتز** (بلجيكا): تحدث أيضا نيابة عن أسبانيا، وبولندا، وتركيا، وليتوانيا، والنرويج، وهولندا، مسترعياً الانتباه إلي ورقة العمل NPT/CONF.2005/WP.35 التي حاول مقدموها السبعة تحديد مواقف معتدلة للنظر فيها في مؤتمر استعراض المعاهدة الحالي. فورقة العمل هذه تحوي صياغة من أجل المحافظة علي سلامة نظام عدم الانتشار، والضمانات والتحقق، والمساءلة والشفافية، والمواد الانشطارية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وضمانات الأمن السلبية، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ونزع الأسلحة النووية. وختم كلمته بأن أعرب عن أمل مقدمي هذه الورقة في أن تكون بمثابة احد مدخلات الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

٢٣ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن المكسيك باعتبارها أحد الدول المقدمة لورقة العمل بشأن التوعية بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، توافق تماماً علي البيان الذي أدلي به ممثل نيوزيلندا من قبل بشأن هذا الموضوع.

٢٤ - وأضاف أن أحد مقاييس نجاح المعاهدة هو مدي وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها الواضحة بنزع الأسلحة النووية، وهى الإلتزامات التى تعتبر الإنجاز الكبير

للمؤتمرات المتتالية لاستعراض المعاهدة. وأعرب عن أسفه لأن معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ربما كانت النتيجة الوحيدة البارزة في هذا الصدد. بل إنه حتى هذه المعاهدة كان بها بعض الثغرات: فلم يكن من الممكن تغييرها، وكان من الصعب التحقق من الامتثال لها. وقد لاحظت المكسيك أن أغلب الالتزامات بنزع السلاح التي أعلنت عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية تعود إلي ما قبل عام ٢٠٠٠، وكذلك التعهدات الواضحة التي أعلن عنها في تلك السنة.

٢٥ - وأضاف أن المكسيك تشاطر العالم قلقه من حالات عدم الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار، حيث أن هذه الحالات تهدد الأمن والسلام الدوليين، وأعرب عن أمله في أن يعالج المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة هذه الحالات بصورة موضوعية وشاملة. كما أن علي المؤتمر أن يستعرض مدي الامتثال لأعمدة المعاهدة الثلاثة، وأن يكفل حق الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جو من الضمانات المعززة. وقال أن مثل هذا التقييم ينبغي أن يقوم علي ما جاء في المعاهدة نفسها، وعلي الالتزامات التي أعلن عنها طواعية في مؤتمر استعراض المعاهدة السابق.

٢٦ - ومضي يقول إن تقييم الامتثال من شأنه أن يعزز المعاهدة، لا أن يعدلها، حيث أن فعالية المعاهدة تعتمد علي التسليم بمبدأ احترام الأطراف لأي اتفاق، فأي تقييم سوف يسمح بدراسة الإنجازات السابقة، بل وبمعرفة المطلوب عمله. وأعلن أن المكسيك تؤيد كتابة تقارير منتظمة عن الامتثال، وهو النهج الذي اقره مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ باعتباره أحد الخطوات العملية الثلاثة عشر لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وقدمت المكسيك نفسها تقريرا من هذا النوع من أجل تحسين الشفافية وتخفيف الشواغل المتعلقة بعدم الامتثال. وأعرب عن أمل المكسيك في ألا تضيع فرصة إحراز تقدم في نزع السلاح بفعل الآراء المتباينة حول الوفاء بالتعهدات المنصوص عليها في المعاهدة، قائلا إن المكسيك سوف تساهم باقتراحات تحدد علامات أكثر موضوعية لمعرفة مدي الامتثال.

٢٧ - وأخيرا، أعلن تأييد المكسيك لورقة العمل التي قدمتها بوليفيا، وتيمور-ليشتي، وكوستاريكا، وماليزيا، ونيكاراغوا، واليمن بشأن العناصر القانونية والتقنية والسياسية اللازمة لقيام عالم خال من الأسلحة النووية والإبقاء عليه (NPT/CONF.2005/WP.41).

٢٨ - **السيدة هوبز** (نيوزيلندا): قالت إنه لابد من مراعاة الدور الهام للمجتمع المدني في تنفيذ المعاهدة. فالتوعية بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة ضرورية لتعزيز العلاقة بين نظام المعاهدة والمجتمع الدولي. كما أن التنفيذ الكامل للمعاهدة يتطلب تعاونا ايجابيا بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني.

٢٩ - وأضافت أنه كان لنيوزيلندا شرف التمثيل في مجموعة خبراء الأمين العام المعنية بالتثقيف في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، وهي المجموعة التي شكلت في عام ٢٠٠٢ في أعقاب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ هاء ''دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة'' وأعلنت أن نيوزيلندا تؤيد التوصية الصادرة عن الدراسة وتحث جميع الدول علي تنفيذها بالكامل. كما أعلنت أن نيوزيلندا من بين الدول التي شاركت في تقديم ورقة العمل الخاصة بالتثقيف في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة (NPT/CONF.2005/WP.30)، وهي الورقة التي أوصت بعدد من الخطوات لمواصلة تطوير مبادرات نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد نيوزيلندا إلي مؤتمر استعراض المعاهدة الحالي يضم اثنين من ممثلي المنظمات غير الحكومية، بغرض تعزيز العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني.

٣٠ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن المعاهدة صك رئيسي في مساعي وقف الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، كما أنها أساس ضروري لنزع السلاح النووي. وقال إن الكويت تجدد دعوتها إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الوفاء بتعهداتها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بالتعاون من أجل التوصل إلى نزع السلاح التام عن طريق المفاوضات وتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر لنزع السلاح النووي التي جاءت في الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر. واستطرد قائلا إنه حتى الآن لم يتحقق التقدم المنشود بسبب عدم وجود إرادة سياسية للامتثال للاتفاقيات الدولية. وأعلن أن الكويت — شعوراً منها بالقلق من أخطار أسلحة الدمار الشامل — صدقت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة، ووقعت اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي، وصدقت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعلن أن الكويت صدقت على اتفاقية الإبلاغ المبكر عن أي حادث نووي واتفاقية المساعدة في حالة وقوع أي حادث نووي أو حالة طوارئ إشعاعي، مساهمة منها في الاهتمام بالأمن النووي.

٣١ - واستطرد قائلا إن وفده يحث الدول التي لم توقع حتى الآن على اتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة أن تفعل ذلك. إذ أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تمتثل لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة. وقال إن الكويت ترحب بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنها قدمت تقريرها الوطني إلى اللجنة المعنية، وهي ترى ضرورة تعزيز آليات الرصد الدولية لضمان عدم الانتشار. وأضاف أن التقييم الموضوعي لمدى امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمعاهدة والنتائج التي أسفر عنها مؤتمرا استعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، أمران ضروريان. واختتم كلمته بقوله إن المؤتمر الحالي هو الوقت المناسب للدول التي لم تعلن عن نيتها في الانضمام إلى المعاهدة لكي تفعل ذلك، ولكي تعمل من أجل عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

٣٢ - **السيد اديكانيين** (نيجيريا): قال إن نيجيريا قد استبعدت الخيار النووي، وأبرمت اتفاقيات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصدقت على معاهدة بيليندابا لجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية. وأعلن أن نيجيريا دعت دائما الدول الأطراف إلى أن تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ التام للمعاهدة، وبالأخص المادة السادسة منها. وأضاف أن هذه الدعوة تأتي اتساقا مع عزم المجتمع الدولي الذي أعلن عنه في إعلان الألفية، بأن يسعى من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل. فمن المهم للدول الأطراف أن توافق على وضع صك دولي ملزم قانوناً تتعهد بمقتضاه الدول الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي لا تحوز مثل هذه الأسلحة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استدامة عدم الانتشار.

٣٣ - وأضاف أن نيجيريا تؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وكذلك الخطوات العملية الثلاثة عشر الواردة فيها، وهو ما من شأنه أن يعجل بإحراز تقدم نحو إزالة الترسانات النووية تماماً.

٣٤ - ومضى يقول إن نيجيريا قلقة من ظهور مبادئ استراتيجية جديدة في بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، الأمر الذي أثار شكوكا حول تنفيذ الالتزامات الهامة بنزع السلاح. وأردف أن نيجيريا تؤيد الإلغاء الكامل للتجارب

النووية، وأنها صدقت بالفعل علي اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠١.

٣٥ - وأضاف أن المساعي الثنائية للقوتين النوويتين العظميين لتخفيض الدفاعات النووية الاستراتيجية تمثل خطوة ايجابية نحو نزع الأسلحة النووية. ولكن التخفيض في أوضاع النشر أو التشغيل ليس بديلاً عن التخفيضات التي لا رجعة عنها، أو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن الضروري البدء في المفاوضات بشأن عقد معاهدة غير تمييزيه ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

٣٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة لحفظ حق جميع أطراف المعاهدة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تحت الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعلن أن بلاده أقامت أو شاركت في الأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية لهذا الغرض. وفي نهاية كلمته قال إن نيجيريا تؤيد الجهود الرامية إلي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أقاليم العالم، مؤكدا من جديد ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣٧ - **السيد بولاك** (كندا): قال إن كندا تؤيد ورقة العمل بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة (NPT/CONF.2005/WP.30). وقد سبق لكندا أن أيدت تأييداً تاما قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ هاء، وطبقت بالفعل عدة تدابير وطنية تتسق والتوصيات الواردة في هذا القرار، مثل دعم البحوث المستقلة علي مستوي الدراسات العليا، والإشراف علي إنتاج طرائق تعليمية عن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة لطلبة ومدرسي المرحلة الثانوية.

٣٨ - وأضاف أن وفد كندا إلي اجتماعات معاهدة عدم الانتشار ضم بين أعضائه ممثلين عن المجتمع المدني، وأن الوفد عقد لقاءات سنوية مع المجتمع المدني بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وأعرب في ختام كلمته عن تطلع كندا لمعرفة كيفية تنفيذ الأطراف الأخرى لأهداف المادة السادسة من المعاهدة.

٣٩ - **السيد شودهوري** (بنغلاديش): قال إن معارضة الدول الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة أمر مثير للإحباط، وهو نفس الإحساس الذي يثيره عدم دخول اتفاقيه الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ حتى الآن. وأعرب عن أسفه الشديد لموقف بعض البلدان الحائزة لهذه الأسلحة التي حالت دون تشكيل مؤتمر نزع السلاح للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

٤٠ - وأضاف أن لبنغلاديش سجلا ناصعاً في مجال عدم الانتشار وأنها اختارت أن تكون بلدا خاليا من الأسلحة النووية، معلناً أنها تعلق أهمية كبيرة علي الامتثال التام للمادتين الأولي والثانية من المعاهدة ولحقوق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن منع الانتشار النووي لن يتسنى تحقيقه بصورة عملية في غياب نزع السلاح النووي بصورة تامة. ورحب باتخاذ ترتيبات خارج المعاهدة بغرض الحد من الترسانات النووية، إذا كانت هذه الترتيبات مكملة للمعاهدة، ولا تسعي أن تكون بديلاً لها.

٤١ - وأردف قائلا إن من أهم إنجازات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتوفير ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وقال إنه من المهم المحافظة علي هذه الضمانات لأنها سوف تشجع الدول علي أن تظل خالية من الأسلحة النووية. وأعرب عن أسفه لأن هذه الترتيبات قد ضعفت في السنوات الأخيرة.

٤٢ - **السيد نجاد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه مع نهاية الحرب الباردة كانت هناك محاولات جادة لتخفيض التهديد النووي، وبزغ جو ايجابي جديد. ولكن المؤسف أن هذا الاتجاه لم يستمر. وقد أعلن أحد ممثلي دولة من الدول الحائزة علي أسلحة نووية مؤخرا أن المادة السادسة من المعاهدة لا تشير إلي الدول الحائزة لأسلحة نووية وأنه ليس هناك مواعيد محددة لنزع السلاح النووي. وأوضح أن بعض السياسات الجديدة التي تتبناها الدول الحائزة علي أسلحة نووية تتعارض مع التزامات هذه الدول بموجب المعاهدة. ومن بين هذه السياسات احتمال استهداف الدول غير الحائزة علي أسلحة نووية أو استحداث رؤوس حربية جديدة.

٤٣ - ومضي يقول إن ترسانة إسرائيل النووية تهدد منطقة الشرق الأوسط، وأن التعاون مع إسرائيل قد زاد من قدرة سلاحها النووي، وهو تعاون يمثل انتهاكا للمعاهدة. فعمليات النقل والنشر والتدريب تمثل تهديدات خطيرة.

٤٤ - **السيدة نوتوتيلان** (جنوب أفريقيا): قالت إن المنظمة البحرية الدولية أجرت مفاوضات مؤخرا حول التعديلات المقترح إدخالها علي اتفاقية مكافحة الأعمال غير القانونية ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨، والبروتوكول الملحق بها بشأن الأرصفة الثابتة. وأوضحت أن هذا التطور قد يكون له نتائج سلبية علي تنفيذ التزامات الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار. وأعلنت أنه من المقرر عقد مؤتمر دبلوماسي للموافقة علي التعديلات المقترحة لاتفاقية عام ١٩٨٨ والبروتوكول الملحق بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤٥ - وأضافت أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في التعديلات المقترحة هي المادة المسماة بالاستثناءات، والتي تنص علي أنه ليست هناك أي مخالفة طبقا للاتفاقية في نقل أي بنود أو مواد لتستخدم في نظم إيصال الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجيرات النووية لدولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، إذا كانت حيازة مثل هذه الأسلحة أو المتفجرات لا تتعارض مع التزامات الدولة الطرف بموجب المعاهدة. وأوضحت أن التعديلات المقترحة تتعارض تعارضا مباشرا مع سياسة جنوب أفريقيا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي السياسة التي تعكس التزاماتها بموجب المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة. وأكدت أنه ما لم تأتي الأحكام التي تتحدث عنها متسقة مع المعاهدة، فإن جنوب أفريقيا لن تصبح طرفاً في الصك المعدل.

٤٦ - واستطردت تقول إن الأمر لا يقتصر علي أن الفقرة الخاصة بالاستثناءات تتعارض مع المادتين الأولي والثانية من المعاهدة، اللتان تحظران نقل أو تلقي أسلحة نووية أو أي وسائل تفجير نووية أخري أو الإشراف علي أسلحة أو وسائل تفجير من هذا النوع، بل إنها تحاول إعادة تفسير التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية، لتطوق بذلك النظام القانوني الفريد للدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب المعاهدة بما يتعارض والتزامات هذه الدول تجاه نزع السلاح. وأوضحت أنه إذا تمت الموافقة علي هذه التعديلات، فإن بعض أحكامها قد يضر بحق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأعراض السلمية.

٤٧ - ومضت تقول إن جنوب أفريقيا قد طلبت أن تتضمن التعديلات المقترحة صياغة تتسق مع الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية التي اعتمدت مؤخرا لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، والتي تقول: ''لا تتناول هذه الاتفاقية، ولا يمكن تفسيرها علي أنها تتناول، علي أي نحو، مسألة مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول''. وفوق ذلك، ونظرا للشواغل بشأن محاولات إعادة تفسير المعاهدة، واتخاذ تدابير تتعارض مع أحكامها في أجهزة دولية أخري ليست مسؤولة عن نزع

السلاح وعدم انتشار الأسلحة، فإن جنوب أفريقيا تقترح إضافة الجملة التالية إلي الوثيقة الختامية للمؤتمر: ''أن الدول الأطراف تعيد تأكيد التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية وبالتزاماتها بموجب المادتين الأولي والثانية من المعاهدة، وتتعهد بعدم القيام بنقل أي أسلحة نووية أو أي وسائل للتفجيرات النووية أو أجزاء منها قد تتلقاها، أو أن تتلقي مثل هذه الأشياء منقولة من أي جهة أيا كانت، أو أن تشرف علي مثل هذه الأسلحة أو أجهزه التفجير أو أجزائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وألا تساعد أو تشجع أو تغري بأي طريقة أي دولة لا تحوز أسلحة نووية بصنع الأسلحة النووية أو أجزائها أو وسائل التفجيرات النووية الأخرى أو الحصول عليها بطرق أخرى، أو الإشراف علي مثل هذه الأسلحة أو أجزائها أو وسائل التفجير''.

٤٨ - **السيد البادر** (قطر): قال إن قطر تعتبر المعاهدة حجر الزاوية في السلام والأمن القطريين والدوليين، وتري أن عالمية المعاهدة في متناول اليد لو أن ضغوطاً مناسبة مورست علي الدول الثلاث التي لم توقع بعد عليها. وأعلن أن قطر تدعو الدول الحائزة علي أسلحة نووية إلي أن تتوقف عن اعتمادها علي الردع النووي، وأن تنفذ المادة السادسة من المعاهدة، وإلي أن تعطي الدول غير الحائزة علي أسلحة نووية الضمانات اللازمة. وأضاف أن قطر تدعو إسرائيل — الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقع علي المعاهدة، والعقبة الوحيدة أمام تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٩ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط — إلي الانضمام إلي المعاهدة وأن تُخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأختتم كلمته قائلا إن الشفافية وعدم التمييز في التنفيذ، وتوفير ضمانات للدول غير الحائزة علي أسلحة نووية، تعتبر كلها أموراً حاسمة في نجاح المعاهدة.

٤٩ - **السيد جورنيه** (فرنسا): قال إنه فيما يتعلق بورقة العمل الخاصة بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة (NPT/CONF.2005/WP.30) فان أي شئ يمكن أن ينشر الوعي بصعوبات وتحديات عدم الانتشار هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وأوضح أن أنشطة إثارة الوعي هذه ينبغي أن توجه نحو الشباب، والمجتمع المدني، والمجتمع البحثي والأكاديمي، ممن يعملون في موضوعات ذات صلة. وقال إن فرنسا تتفق اتفاقا تاماً مع التوصيات الواردة في ورقة العمل، وإن كان يري أن الإشارة إلي زيارة هيروشيما وناغازاكي كان ينبغي أن تكون موضوعاً لفقرة منفصلة. وأختتم حديثه قائلا إنه يظل هناك سؤال بشأن التمويل: فمن الذي سيدفع تكاليف كل هذه الأنشطة الهامة؟

٥٠ - **السيد كوفلر** (النمسا): قال إن ما يشار إليه عادة ''بأزمة الامتثال'' للمعاهدة، هو أزمة من شقين: الجانب الخاص بنزع السلاح والجانب الخاص بعدم انتشار الأسلحة. والجانبان علي نفس المستوي من الأهمية ويعزز كل منهما الآخر، ولا يمكن اعتبار أحدهما أسيرا للآخر. أما البُعد الجديد فهو المسألة التوأم: الإرهاب والجهات التي ليست لها مقومات الدولة. فإذا تعرضت المعاهدة لأزمة ثقة إلي جانب أزمة الامتثال لها، فلابد من بذل الجهود لاستعادة الثقة بين دولها الأطراف.

٥١ - وأضاف أن تقدماً ملموساً قد حدث في تخفيض عدد الأسلحة النووية وحالة استنفارها ونشرها. ولكن مسألة الأسلحة النووية التكتيكية — التي ظلت علي جدول الأعمال منذ سنين — مازالت بحاجة إلي حل. ورغم التقدم المحرز، فإن الأمر الذي يدعو للأسف هو أن الأسلحة النووية مازال لها مكان — بل ومكان محوري في بعض الأحيان — في التخطيط الاستراتيجي والمبادئ العسكرية. كما أعرب عن قلق النمسا من التقارير التي تتحدث عن نوايا لتطوير أسلحة نووية جديدة من تلك الموجودة بالفعل أو تغيير تصميماتها

من أجل استعمالات جديدة. وأعترف بأن القول بأن مثل هذه الخطط مازالت في مرحلتها النظرية أمر غير مطمئن تماماً. فمفهوم الردع النووي من أيام الحرب الباردة مازال مستخدما بعد انتهاء هذه الحرب بوقت طويل، ولكن فعالية الردع النووي ضد الجهات التي لا تحوز مقومات الدولة — كمثال واحد فقط — أمر مشكوك فيه كثيرا .

٥٢ - وأردف قائلا إن الهدف المشترك للدول الأطراف في المعاهدة — وهو رؤية عالم أكثر أمنا، خاليا من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل — قد انعكس في توافق الآراء، سواء في المبادئ والأهداف التي أعلن عنها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ أو في الخطوات العملية الثلاثة عشر التي أصدرها مؤتمر عام ٢٠٠٠. وقال إن هذه الالتزامات من جانب الدول الأطراف مازالت قائمة كما كانت من قبل، وأن النمسا تؤيد المبادئ الثلاثة التي قدمتها بلدان ائتلاف البرنامج الجديد، وهي مبادئ اللارجعية والشفافية والتحقق، باعتبارها الأساس في عملية عدم الانتشار.

٥٣ - ومضي يقول إن الدعم الذي كاد أن يكون عالميا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، هو عامل رئيسي في بناء السلام والأمن العالميين. وأعلن أن النمسا تدعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق علي المعاهدة إلي أن تفعل ذلك دون إبطاء، لاسيما الدول المدرجة في الملحق الثاني بالمعاهدة. أما بالنسبة للمعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فان هناك أيضا تأييداً واسع النطاق لبدء المفاوضات دون شروط مسبقة. وأعلن أن النمسا تؤيد التوصل إلي معاهدة غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالميا ويمكن التحقق منها. وبالإضافة إلي ذلك فإن نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات بحاجة إلي تعزيزه. ودعا إلي ضرورة استكمال اتفاقيات الضمانات ببروتوكولات إضافية، علي أن يكون القبول بهذه البروتوكولات الإضافية شرطا للإمداد بجميع الصادرات من المواد والتكنولوجيا النووية.

٥٤ - وفي إطار السلامة النووية، أعلن عن ضرورة حث الدول علي أن تبذل قصارى جهدها لكي يخرج المؤتمر الدبلوماسي لإدخال تعديلات علي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بنتائج ايجابية. وأختتم كلمته بقوله إن النمسا تحيط باهتمام بتقرير فريق الخبراء التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النُهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وأنها تتطلع إلي مناقشة توصيات الفريق التي قد تكون تكملة هامة لأنظمة وتدابير منع الانتشار المعمول بها الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.